المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 02-11-2006 العـــدد : 4770
الصفحـات : 28 المسلسل : 124

ملف صحفي

في ندوة «الاقتصادية» .. مسؤولون يشخصون مخطط عسير الإقليمي التنموي قبل زيارة خادم الحرمين الشريفين لعسير:

الميزة النسبية لسياحة عسير لا تلغي مزاياها الأخرى في الصناعة والتعدين والزراعة

تبدو منطقة عسير عموماً ومدينة أبها على وجه الخصوص مقبلة على قفزة عملاقة في إطار جملة من المشاريع التي تستهدف وسط المدينة تحديداً والتي ستحولها إلى ما يماثل كثيراً من المعالم الحضارية التي تعيشها كبريات المدن السياحية في العالم.

وتأتي هذه القفزة من خلال مخطط إقليمي تنموي لمنطقة عسير في إطار تنمية شاملة للمملكة عموماً سيمتد على مدى 25 عاماً يرصد حاجة المنطقة إلى نحو 700 ألف فرصة عمل على مدار هذه الأعوام.

هذه القفزة العملاقة، وهذه المشاريع التي ستحقق تنمية انتظرتها المنطقة طويلاً، وهذا المخطط الإقليمي كان موضوع ندوة "الاقتصادية" التي حاولت تلمس آفاق مستقبل المنطقة ووضع النقاط على حروف ما هي مقدمة عليه من تنمية ومن خطوات اقتصادية ستؤمن لسكانها الاستقرار، وستحد من هجرتهم إلى بقية المناطق والمدن الرئيسية وحتى الدول المجاورة.

وحاولت «الاقتصادية» من خلال هذه الندوة تلمس معوقات الاستثمار في المنطقة، وكشفت عن المزايا النسبية التي تحظى بها والتي تجعلها منطقة متميزة ليس على مستوى الطبيعة الجغرافية والمناخ والكفاءة والقدرة البشرية، وكشفت جوانب مهمة أكدت أن المنطقة لا تتفرد فقط بميزة نسبية هي السياحة وحدها، بل وتمتاز كذلك بمزايا أخرى تتعلق بالثروة المعدنية والتعدين، وتتعلق كذلك بالزراعة.

منطقة عسير تستقبل ضيفها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ومخطط عسير التنموي الإقليمي يقود نقلة المنطقة الاقتصادية والتنموية وسيعلن ضيف عسير الكثير من المشاريع العملاقة وستكون ورقة هذه الندوة محور النظرة المستقبلية المشرقة التي ينتظرها ويترقبها كل أهالي منطقة عسير.

إدار الندوة: صالح الحمادي
تصوير: عبد الله القيسي

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 02-11-2006 العـــدد : 4770
الصفحـات : 28 المسلسل : 124

أهمية التوازن في المناطق

ستكون منطقة عسير أمام متطلبات تنموية كثيرة خلال ربع قرن مقبل، وهو ما رصده المخطط الإقليمي للمنطقة. الذي نتحدث عنه، فماذا يمكن أن نقرأ في تفاصيله؟

الدكتور الخضيري: قبل الحديث عن المخطط الإقليمي من المهم ن ننظر إلى تجربة التنمية في المملكة عموماً وعسير على وجه الخصوص، لنقول إن السعودية من أوائل الدول في العالم التي بادرت إلى احترام مفهوم التخطيط بنظرته الشاملة، وقد بدأت منذ التسعينيات الهجرية، السبعينيات الميلادية، بوضع خطط خمسية بدأت عام 1390؛ وجرى الإعداد لها قبل ذلك بعامين، ورسمت الرؤية التي يجب أن تكون عليها التنمية في السعودية، وحددت لها أهدافها الأساسية.

بداية التجارب السعودية في التنمية كانت بسيطة وبإمكانيات اقتصادية محدودة، لكن الرؤية التنموية والتخطيطية كانت موجودة منذ المبادرات الأولى.

وخلال الخطوات التنموية الأولى كانت هناك قفزات تنموية، وكان هناك أيضاً بعض الهفوات والفجوات التنموية التي أدت إلى خلل تنموي في بعض مناطق المملكة، أفرزته نتائج الخطط الخمسية الأولى والثانية والثالثة، وجاءت الخطة الرابعة لتؤكد على معالجة الخلل والفجوة التنموية بين مناطق المملكة والحد من الهجرة العالية من بعض المناطق والمدن الصغيرة والمتوسطة إلى المناطق الرئيسية والمدن الكبيرة، ولهذا لاحظت الخطة الخمسية الرابعة تحقيق أهمية التوازن في مناطق المملكة المختلفة.

وتحقيق هذا التوجه أدى من قبل القطاعات المعنية في المملكة إلى وضع رؤية استراتيجية عامة يتم من خلالها اقتراح السياسات التنموية القادرة على تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المملكة، وبناء عليها قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية بإعداد الاستراتيجية العمرانية الوطنية للسعودية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة، وبالعمل المشترك مع وزارة الشؤون القروية والبلدية ووزارة الداخلية والمالية والتخطيط، إضافة إلى الإدارات القطاعية الأخرى المهتمة بالتنمية، ووضعت في مجلس الوزراء واعتمدت عام 1421هـ.

وكان أهم مخرجات الاستراتيجية العمرانية الوطنية ضرورة وضع مخططات إقليمية لمختلف مناطق المملكة التي تشبه قارة مترامية الأطراف بمساحاتها الشاسعة وإمكانياتها الاقتصادية الكبيرة جداً، ومناطقها المختلفة التي لكل منها ميزتها النسبية التي طرحت التساؤل كيف نستطيع برؤية تنموية متكاملة أن نحقق الفائدة القصوى من هذه الميزة النسبية؟

وجاء الجواب من وزارة الشؤون القروية والبلدية التي قامت بإعداد استراتيجية إقليمية لكل منطقة من مناطق المملكة في فترة واحدة، وكان هذا جهد مميز من الوزارة التي اهتمت بهذا البعد لتكون الرؤية مشتركة لجميع المناطق، بعدما كان المعتمد سابقاً أن تجرى دراسة مستقلة لكل منطقة، مما خلق بعض الفجوات. حيث رأت الوزارة أنها لو أجرت دراسة متكاملة لجميع المناطق في فترة واحدة فإنها ستعطي رؤية متكاملة وتحدد من خلالها الرؤية التنموية.

وبعد وضع الاستراتيجية التنموية لكل منطقة كلفت مكاتب خبرة ومكاتب استشارية بإعداد المخططات الإقليمية، ومنها المخطط الإقليمي الذي تم إعداده لمنطقة عسير، وعرض على مجلس المنطقة الذي باركه في جلستين من الحوار حوله.

عائنيا من الهجرة

المهندس عبد الله بن سعيد المبطي: الدكتور الخضيري طرح موضوع التنمية المتوازنة، وأحب التأكيد على هذه النقطة، فقبل هذه الفترة عانينا نحن في القطاع الخاص من بعض السلبيات مثل الهجرة المعاكسة لأبها الحضرية، وكذلك الهجرة من أبها وخميس مشيط إلى مناطق أخرى للبحث عن فرص وإمكانيات وعن الجانب التعليمي الجامعي المميز، ولكن الآن. وبعد وجود جامعة الملك خالد وإدخال بعض الخطوات التنموية الأخرى إلى المنطقة نلاحظ حالة من شبه الاستقرار، وإن كانت هناك بعض السلبيات ما زالت قائمة، ونتمنى أن تزول تماماً.

المريخي: معظم دول العالم تمر بمراحل في التنمية، فهي تركز بداية على التنمية القطاعية (قطاع الزراعة، أو الصناعة، أو غيرها)، وعندما تصل إلى مستوى معين من التنمية تمر إلى ما يسمى بالتنمية المكانية، وبالتالي فإن ما تمر به المملكة حالياً هو تطور طبيعي يعكس مدى التقدم الحاصل في تنمية القطاعات، أي أن ما وصلنا إليه حالياً يعد تطوراً طبيعياً ضمن منظومة نظرية التنمية التي تعني الانتقال من القطاعية إلى المكانية.

نكاد نسمع آراء مغرقة في التفاؤل، وكأنه لا وجود للسلبيات، ولذلك نطرح محوراً آخر، لنقول: هل المخطط الإقليمي لمنطقة عسير يفي بالفرض، وهل يغطي كل جزء من أجزاء المنطقة، وهل الوضع عموماً يساعد على تطبيق وتنفيذ هذا المخطط؟ سمعنا أنه يتضمن 5 مطارات خدمية، وأن هناك مشاريع عملاقة تحول المنطقة إلى واحة استثمارية، فهل المخطط بكل محتوياته يفي بالغرض ويضمن النجاح؟

الدولة تسعى لتوطين الاستثمار

الخضيري: لا بد أن نعترف أن هناك سلبيات، والمملكة اعترفت بأن هناك بعض الأخطاء في التنمية، فحديثنا عن الفجوات التنموية، وعن الهجرة المكانية، يؤكد أن هناك سلبيات حدثت، ولكن ما هو أمامنا في المخطط الإقليمي هو عمل إيجابي.

المملكة اعترفت أنها تدرس أخطاءها التخطيطية بشكل دائم، والخطة الخمسية الرابعة حينما صدرت قالت بكل وضوح إن هناك فجوة في التنمية، وإن هناك مناطق أخذت نصيباً أكثر من غيرها، ولذلك ركزت على أهمية دراسة تحقيق التنمية المتوازنة.

وما يميز المرحلة الحالية من

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 02-11-2006
الصفحـات : 28
العـــدد : 4770
المسلسل : 124

التنمية في السعودية، وما يميز الدراسات التي تجرى حالياً وهي عمل إنساني قابل لنسبة من الخطأ لضعف الإمكانيات وضعف المعلومات أنها بنيت على الخبرة، حيث باتت الخبرة السعودية قادرة على تقديم نموذج جيد ينسجم مع متطلبات المجتمع، وبنيت كذلك على ما تم إنجازه من دراسات في السابق.

كما امتازت المرحلة الحالية برؤية وطنية سواء في التنمية العمرانية في السياحة والصناعة وغيرها، وكل القطاعات الرائدة الأخرى رسمت سياساتها ثم تبنتها المخططات الإقليمية، فوجود مجالس المناطق فعّل دور هذه المناطق في قيادة التنمية، وهذا الشؤون القروية والبلدية، رغم أنه في الغالب لا تملك الأجهزة الحكومية القدرة على مثل هذه الرؤية، لكن الوزارة استطاعت أن تتواكب مع هذه النقلة، كما خدم الوضع الاقتصادي والوفرة التي نحن فيها اليوم هذا المخطط، وإذا لم نستثمر هذه المعطيات بشكل صحيح ونوظفها لمصلحة المواطن وصالح التنمية فلن نكون قد فعلنا شيئاً.

أما بالنسبة لما طرحتموه حول المشاريع العملاقة التي أشار لها المخطط الإقليمي، فأقول إنها حتى الآن تبقى في إطار المؤشرات لما يمكن أن يعمل، وفي الواقع فإننا نحتاج إلى هذه المشاريع، وحينما يقول المخطط إن منطقة عسير

كما أن الميزة الأخرى التي عملت المملكة من خلالها هو اهتمامها بالمشاريع القيادية الكبيرة دون إهمال المشاريع الصغيرة، فالغرفة التجارية في عسير مثلاً احتضنت برامج جبارة للمنشآت الصغيرة، فاهتمت بالمنشأة وبمساعدة المواطن البسيط، وانتقلت به من مواطن يبحث عن فرصة عمل، إلى مواطن يوجد فرص عمل للآخرين من خلال إقراضه مع الصناديق التنموية، كما أعطته الفرصة ليتبنى مشروعاً دون تفريق بين الجنسين، وهذه الخطوات توطن الاستثمارات.

ولهذا فالمخطط الإقليمي درس المنطقة في ضوء الاستراتيجية العمرانية للمملكة، وفي ضوء ما يجب أن يكون في المناطق الأخرى، للفساد حيث قد يلجأ سكانها للعمل في تهريب الأسلحة أو المخدرات أو البشر، أو يتجهوا للجريمة عموماً، ولهذا قال المخطط إن المناطق التي ليس فيها بطبيعتها إمكانيات اقتصادية كبيرة ولكن فيها كثافة سكانية عالية يجب أن توجه إليها اقتصاديات قادرة على توطين سكانها، ولذلك فإن المخطط حاول أن يتوازن في كامل المنطقة، وفي الوقت نفسه يتكامل مع المناطق الأخرى حتى لا يصطدم الاستثمار الذي يتوافر في عسير مثلاً مع استثمارات مماثلة في جازان أو مكة المكرمة أو غيرها، بل يتكامل معها ويقضي على ظاهرة "نظام القطيع في التنمية"، بحيث يكون هناك تكامل بين الاستثمارات في كل فقد لاحظنا أن الفرص باتت واضحة أكثر لهذا القطاع في المخطط الإقليمي، كما حدد مناطق استثمارية ذات قيمة وذات مردود مادي، وصارت الإدارة الحكومية تبحث عن مشاريع تحقق الربح للقطاع الخاص، وهذا تكامل بدأ يظهر بإيجابية.

وأعتقد أننا أكثر بلد مؤهل للقفزة التنموية، وأستعير في هذا المجال كلمة أمير منطقة عسير الأمير خالد الفيصل الذي قال: "الإيمان موجود، والدولة موجودة لتسحب القطاع الخاص للعمل، ثم الرجال موجودون، والمال أيضاً موجود"، وهذه عوامل مهمة جداً لتحقيق التنمية.

وتجربتي مع القطاع الخاص تؤكد وعي هذا القطاع الذي يتجه إلى موجودة، وأعتقد أن ما قامت به مجالس المناطق في المملكة عموماً وفي عسير على وجه الخصوص يأتي في السياق نفسه والمسار ذاته.

علينا ألا نتوقع أن يأتي التغيير بين ليلة وضحاها، فأصغر مشروع يحتاج إلى سنوات ليرى النور، لكن ما نراه ونعده ميزة في المخطط الإقليمي أنه تلمس ما تريده المنطقة، وعرف احتياجاتها وكذلك قدراتها، وما هي الإمكانيات المتوافرة فيها، وما هي الميزة النسبية في كل جزء من المنطقة، وهذه المعرفة ساعدت المصمم والمخطط والممول على العمل المشترك بكل الوضوح المطلوب.

وقد جرت العادة أن يوضع المخطط ثم ينتهي في أدراج

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 02-11-2006
الصفحـات : 28
العـــدد : 4770
المسلسل : 124

الخضيري: وزارة الشؤون البلدية والقروية رسمت استراتيجية تنموية لمناطق السعودية لمدة 25 عاما مقبلة

المريخي: الحكومة وفرت البنية الأساسية والقطاع الخاص مطالب بالتفاعل مع المتوافر لديه

المبطي: استقلالية المناطق هدف استراتيجي والطفرة التنموية تشكل عبئاً على الإدارات المركزية

المصـــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 02-11-2006
الصفحـات : 28
العـــدد : 4770
المسلسل : 124

التفعيل لم يكن ليكون لولا وجود الدراسات التخطيطية أمامه.

كما امتازت المرحلة الحالية بالرغبة الصادقة للقيادة السعودية بتوطين الاستثمارات، وهذا اعتراف بالخلل السابق، فاليوم لن تستطيع أن تنافس عالمياً ما لم توطن استثماراتك، وانضمامنا إلى منظمة التجارة العالمية يطرح مطلباً ملحاً للإصلاح في الأنظمة الاقتصادية، وفي هيكلة المؤسسات المالية. كما لا يمكن أن نتجاهل الخلل أو نرفض الاعتراف به لأن العالم سيتحداذا حينها وسيكشفنا، خصوصاً وأن منظمة التجارة تفتح لك أسواق العالم وتفتح أسواقك أمام العالم أيضاً، وإن لم تتمكن من المنافسة فلا بد أن لديك خللاً.

وبالتالي القضية المهمة أمامنا اليوم هي في إعادة بناء بعض المؤسسات المالية، وهو ما دفع لإنشاء المجلس الأعلى للاقتصاد، ولهيئة الاستثمار، وهيئة السياحة، وضم الاقتصاد في التخطيط، وما سمعناه أخيراً من خادم الحرمين الشريفين في هذا الإطار يؤكد أنه لابد من إعادة دراسة الأنظمة المالية والإدارية في السعودية لتتواكب مع متطلبات التنمية.

والمخطط الإقليمي الذي نحن بصدده هو جهد مشكور من وزارة تحتاج خلال 25 عاماً مقبلة إلى 700 ألف فرصة عمل، فمعنى ذلك أنه علينا أن نصل الليل بالنهار حتى نوفر استثمارات قادرة على تأمين فرص العمل المطلوبة.

ولذلك عندما وضعت الخطوط العريضة للمخطط الإقليمي راعت معرفة ما هي الفرص الاستثمارية الموجودة في المنطقة، وكيف يمكن تحويلها إلى مشاريع يمكن توطينها في المنطقة، وهذا هو التحدي.

وما هي الفرص الموجودة في كل جزء من المنطقة وكيفية استثمار هذه الفرص الموجودة.

في بعض مناطق عسير مثل تهامة والساحل ليس هناك فرص استثمارية قوية، ولذلك رأى المخطط الإقليمي أن هذه المناطق التي تمتاز بنمو وكثافة سكانية عالية إما أن تشهد توطيناً يضمن بقاء سكانها أو سيضطرون لهجرها وتركها، وإما أن تتحول لتصبح بؤرا للمناطق.

وقد جاء المخطط الإقليمي ليبرز الإمكانيات الموجودة في المنطقة وفي الوقت نفسه يظهر المعوقات ويحولها إلى مميزات.

المريخي: من ناحية المبدأ ليس المطلوب أن ينفذ أي مخطط بنسبة 100 في المائة، فطبيعة التخطيط أساساً تقوم على إيجاد أسس يصلح فيها التحرك مع التطورات المرصودة.

والمخطط الإقليمي يتضمن جزءين، الأول يتعلق بتوفير البنية الأساسية التي تعد الحكومة هي المسؤولة عنها، والثاني دور القطاع الخاص.

والبنية الأساسية لها هدف محدد ومطلوب وهو خدمة المواطن وتهيئة المكان للقطاع الخاص، لكن يبقى مدى تفاعل هذا الأخير وتفاعل المستثمرين مع ما تقدمه الحكومة هو المطلوب، وبالتالي إذا كانت هناك صعوبة في تنفيذ المخطط الإقليمي فأعتقد أن ذلك مرده عدم تفاعل القطاع الخاص، خصوصاً أن الحكومة نفذت المطلوب منها، ووفرت البنية الأساسية ونشرتها في كل المحافظات بشكل سليم.

المبطي: أود التركيز في هذا الجانب على دور القطاع الخاص، دراسات ومشاركات عالمية وغيرها، والمخطط الإقليمي عامل مساعد جداً لهذا القطاع لينتقي المشاريع التي يتوقع منها الجدوى الاقتصادية له وللمنطقة.

الهجرة نحو المناطق الرئيسية

هناك هجرة من المناطق الصغيرة والمتوسطة إلى المناطق الرئيسية، وفي هذه المناطق الرئيسية هناك هجرة إلى دبي وغيرها. أتكلم عن أنه لا توجد لدينا شبكة قطارات، وليس هناك رحلات طيران تغطي الاحتياجات، وليس هناك مدينة صناعية.

نحن نتحدث عن مخطط إقليمي قد لا يطبق عملياً وواقعياً إلا من الناحية الشكلية.. فما تعليقكم؟

الخضيري: السؤال الذي يجب طرحه هو ما يتوقعه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز منا بعدما أدى ما عليه، فقد زار كثيراً من الدول، واجتمع مع رؤساء وزعماء كثر في العالم، ووقع اتفاقيات وسعى نحو استقطاب استثمارات مهمة لصالح المملكة، وأعطى الضوء الأخضر للعمل، وأبلغ الجميع بأنه لا عذر لأحد، فالميزانية موجودة، والرغبة في الإصلاح المكاتب، ويتحول لمجرد أحلام ملونة، لكن اليوم تغيرت الأمور، فالمخطط الإقليمي أصبح يحدد المشروع، ويوضح جدواه الاقتصادية، اليوم لديك من يساعدك في انتقاء الاستثمار المجدي.

وما يميز الحالة التي نحن فيها في السعودية ومنطقة عسير هو التفكير الإيجابي نحو توطين الاستثمارات من خلال إنشاء مجلس الاستثمار الذي يعد بمثابة المشاركة المباشرة بين مجلس المنطقة والهيئة العامة للاستثمار هدفه تقليل التعقيدات وتقليص المراحل التي يجب أن يمر عليها أي مشروع حتى ينال الموافقة على اعتماده وإطلاقه، ولهذا فإن وضع مركز الخدمة الشامل مثلاً في الغرفة التجارية بناء على اتفاقية مع مجلس الاستثمار كانت مهمته في هذا الطريق حيث يسهل ويساعد جميع المستثمرين.

أما بالنسبة للهجرة، فقد اعترفت بها الحكومة وأعلنتها وقالت إن خلل التنمية في المرحلة الماضية أدى لاستثمارات في المناطق الرئيسية مثل جدة والرياض والدمام جذبت بقية قاطني المناطق الأخرى، ولذلك أعلن خادم الحرمين الشريفين عن الاهتمام بشكل أساسي

المشاركون في الندوة

الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الخضيري
وكيل إمارة منطقة عسير

المهندس عبد الله بن سعيد المبطي
رئيس مجلس إدارة غرفة أبها التجارية

حمدان بن فارس العصيمي
أمين منطقة عسير

فدغوش بن كميخ المريخي
المدير التنفيذي لمجلس الاستثمار في منطقة عسير

الدكتور محمد آل مزهر
أمين عام الغرفة التجارية في أبها

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 02-11-2006 العـــدد : 4770
الصفحـات : 28 المسلسل : 124

أهم مشكلاتنا التنموية .. مركزية القرارات في عصر الانفتاح العالمي على الاستثمار

المخطط التنموي يحقق التكامل بين كل المناطق معاً وبين أجزاء كل منطقة على حدة

مطالبات بتخطي المركزية ومنح المناطق مرونة في اتخاذ قراراتها

التغيير لا يأتي بين ليلة وضحاها والمواطن قد يكون عقبة في تنفيذ المشاريع التنموية الجديدة

المواطن الموظف في القطاعات الحكومية مطالب بالمزيد من الوطنية

بالمناطق الأقل نصيباً، وهذا ما تراه الآن فالجامعات تفتتح في المناطق الأقل نصيباً والاستثمارات بدأت تتوجه إلى هذه المناطق، ولعل زيارات خادم الحرمين الشريفين واهتماماته الشخصية تتوجه بدورها نحو هذه المناطق.

وأعتقد أننا في المرحلة المقبلة نحتاج إلى حزم في التنفيذ لأننا لم نعد بحاجة إلى الدراسات بحكم أنها موجودة، والأموال متوافرة، حتى الاستثمار الأجنبي بات له ثقة كبيرة في الاقتصاد السعودي حتى أن جزءاً مهماً من مشاريع المخطط الإقليمي يمكن أن يمول من الاستثمار الأجنبي، كما أننا نرى اليوم أن المساهمات تغطي 70 إلى 80 ضعفاً أحياناً من رأس المال المطلوب، وبالتالي فإن ما نحتاجه حقيقة هو أن نستثمر ما تم توطينه في مناطقنا من جهود، وهذا أمر ملح للغاية، فخلال 30 عاماً شهدنا توطيناً لاستثمارات كبيرة في البنية الأساسية أعطتنا اليوم قاعدة لمشاريع متكاملة تحتاج إلى جهود مترابطة ومتزامنة.

المبطي: أود التأكيد على أن الهجرة معاناة، والتنمية المتوازنة المقترحة الآن ستحل مشكلتها، فمن يهاجر من عسير إلى مناطق أخرى يفعل ذلك لوجود التنمية في المناطق التي يهاجر إليها وافتقاده لها في منطقته.

أما فيما يتعلق بالهجرة خارج المملكة فهذه أيضاً موجودة ويعرفها الجميع، وقد كانت تأتينا وفود تجارية عالمية لديها برامج واضحة للاستثمار فتسأل عما يمكن أن نقدمه لها من تسهيلات ومزايا، وحينما نقدم لها عشر مزايا مثلاً نفاجىء بأنها تلتفت ضعف هذه المزايا من الدول المجاورة، لكني أستطيع القول اليوم إن الأمور تغيرت للأحسن ولله الحمد، فالسعودية لديها الملاءة المالية العالية والشروط المرنة، وهناك ثقة كبيرة بأمن البلد واستقراره السياسي، وأزيلت بعض المصاعب والتعقيدات، وباتت كل الأبواب مفتوحة للحوار ما بين القطاع محلية تضم مواطنين صالحين يجب أن تعطى لهم الفرصة لتفعيل دورهم في هذا الجانب بدل أن يبقى كل العبء على الإدارة المركزية ويدل أن تنسب كل الأخطاء لها ولولي الأمر الذي لديه النية والجهد والهدف الواضح.

واستقلالية المناطق حتى على مراحل تبقى هدفاً استراتيجياً سبقتنا إليه بعض الدول مثل الصين التي لديها مليار ونصف المليار مواطن نجحت في إيجاد تنمية لأوضاعهم عبر الاستقلالية، لأن هذه الاستقلالية تحقق نتائج أسرع.

الجاذبية والمزايا النسبية

عرفت منطقة عسير على الدوام بجاذبيتها السياحية، لكنها في الحقيقة ليست متوقفة على هذا الخيار الاستراتيجي فلديها فرص استثمارية في التعدين والزراعة وغيرها يمكنها أن تجتذب المستثمرين.. ماذا عن هذه المزايا؟

المبطي: قضية التركيز على يعد فهماً خاطئاً لمفهوم السياحة التي تقتصر فقط على الاصطياف ما يحدث لدينا أن هناك فترة محدودة من العام يأتي فيها المصطافون لعسير لا تتجاوز الـ إلى 50 يوماً، وهذا ليس الهدف الذي سعت إليه المنطقة.

مفهوم السياحة أن تكون المنطقة قادرة على استقطاب سياح في أشهر مختلفة على مدار العام وليس فقط الـ40 يوماً. فليس هناك استثمار قائم على تحقيق عائد اقتصادي قوي خلال 40 يوماً في العام، ولذلك فإن الرؤية التي سعت وتسعى إليها المنطقة هي توطين استثمارات تستفيد من الميزة النسبية والطبيعية المناخية والقدرات السكانية خصوصاً أن لدى المنطقة كفاءات وقدرات بشرية متفوقة ذكوراً وإناثاً لديهم الرغبة الصادقة في العمل.

والطبيعة المناخية الجيدة على مدار العام، والقدرة البشرية ميزة ساعدتنا على اقتراح المشاريع الاقتصادية الاستثمارية التي

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 02-11-2006 العـــدد : 4770
الصفحـات : 28 المسلسل : 124

العصيمي: 20 مليون ريال ستحسن وسط أبها وتفتح الآفاق لمشاريع مستقبلية

مشتركة (الممول والمخطط والمنفذ والمصمم)؛ وهذا ما نراه اليوم ممثلاً في مشاريع المدن الاقتصادية التي تبناها خادم الحرمين الشريفين، وهذا ما تبناه مجلس الاستثمار في عسير الذي تبنى رؤية خادم الحرمين روحاً ومنهجاً وأسلوباً.

وإذا فعّلنا المخطط الإقليمي تحقق لنا كثير من الخير، لكن هذا المخطط هو جهد بني على معلومات في فترة معينة يحتاج إلى استمرارية في التحقيق، لأن العملية التخطيطية عملية مستمرة تحتاج إلى مراجعة مرة على الأقل كل سنتين أو ثلاثة، وتحتاج إلى تقييم ما تم إنجازه، وبحث عن معوقات عدم الإنجاز، ثم التيقن دائماً مما نريده للمستقبل وخصوصاً أننا في عالم متغير.

منطقة عسير قطعت شوطاً كبيراً، بوضع المخطط التنموي الإقليمي، وحددت المشاريع التي يجب تنفيذها في المنطقة، والتي تلبي احتياجات المنطقة خلال الـ25 عاماً المقبلة، والتي تتميز بأنها مرتبطة بالخطط الخمسية التي وضعتها المملكة والتي تعمل بموجبها، وقد بنت وضع خططها الخمسية الثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة للخمسة وعشرين عاماً المقبلة الخاص والمشرعين في الدولة.

المريخي: أعتقد أن الهجرة أمر طبيعي، هناك انفتاح عالمي في الاستثمار قائم على أن رجال الأعمال يبحثون عن فرص العمل في كل مكان، الآن هناك منظمة تجارة عالمية تفتح الآفاق أمام الجميع، ولست الآن بحاجة إلى البحث عن رأس المال السعودي بل وعن رأس المال بغض النظر عن جنسيته طالما أنه يولد الفرص.

وبعيداً عن الهجرة فإنني أريد التركيز على أن مشكلاتنا في التنمية في السعودية أهمها المركزية، فالميزانيات مازالت مركزية، وهذا لا يتناسب مع توجهات القيادة بأن تنشر التنمية في المناطق، وأعتقد أن الوقت الآن بات مناسباً لإعطاء ميزانيات مستقلة للمناطق أقلها في البنية الأساسية بحيث تتصرف كل منطقة بميزانيتها بما يخدم التنمية فيها.

المبطي: أرى أن استقلالية المناطق حدث تنموي كبير، ونحن في طفرة تنموية عالية قد تشكل عبئاً إدارياً كبيراً على الإدارات المركزية، والحمد لله لدينا الآن في كل المناطق كفاءات عالية تبدأ من الحاكم الإداري وتنتهي لدى الجهات التنفيذية، الآن لدينا مجلس منطقة، ومجلس بلدي، ومجالس

آل مزهر: الهجرة أرهقت مدننا الرئيسية وجامعات المنطقة تستوعب 50% فقط من خريجي الثانويات

السياحة في عسير انطلقت من الميزات النسبية لكل منطقة، وكان هناك جهل في بعض المواضيع، حيث كان تقليد الآخرين هو السائد.. حينما تبحث عن الميزات تحقق نتائج أفضل، ومنطقة عسير منذ بداية تولي الأمير خالد الفيصل إمارتها ركز على أن السياحة هي الهدف، وهذه ميزة نسبية وللأسف كنا نغالط هذا التوجه، ولكن أثبتت الأيام سلامة هذا التوجه، وكل المشاريع التي درست أيدته بشكل طيب.

وقد قامت الغرفة التجارية في عسير خلال السنوات الأخيرة بدراسات أعطت نتائج إيجابية عن المزايا النسبية التي تمتلكها المنطقة سواء كانت سياحة أو تعدين أو زراعة أو غيرها، وقد تمت هذه الدراسات بالتعاون مع جهات عالمية وأخرى حكومية مثل وزارة البترول والثروة المعدنية حتى وصلنا إلى مراحل متقنة، وخلال منتدى عسير الاقتصادي تم عرض 25 فرصة عمل بدراسات جدوى دقيقة، وهذا يؤكد أن السياحة ميزة نسبية لمنطقة عسير لكنها ليست الخيار الاستراتيجي الاستثماري الوحيد.

الخضيري: طبيعة المنطقة المناخية والسياحية تمنحها ميزة نسبية مهمة؛ لكن ما تشهده حالياً توافرت في المنطقة، ولذلك فإن الهدف هو الانفتاح على السياحة الكاملة بمفهومها الأوسع وليس الاصطياف فقط.

مدن السياحة العالمية

هناك جملة من المشاريع الاستثمارية سيعلن عنها خلال زيارة خادم الحرمين الشريفين إلى المنطقة، فماذا عنها، وما مدى

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 02-11-2006 العـــدد : 4770
الصفحـات : 28 المسلسل : 124

ارتباطها بالمخطط الإقليمي، وماذا عن اتجاه وسط مدينة أبها للاستثمار وفق دراسات اقتصادية ينقلها إلى مصاف المدن السياحية العالمية؟

العصيمي: قبل البدء في الرد عن التساؤل الأخير المطروح، أريد أن أضيف إلى ما ذكره الدكتور الخضيري أن هناك سياحة شتوية تضاف إلى السياحة الصيفية، وهي تتركز على الساحل، وقد أعد لها الإعداد الكامل وبدءا من العام الماضي في استثمارها كأول نواة لاستثمار هذا النوع من السياحة.

أما المشاريع الاستثمارية التي سألت عنها، فأمانة عسير تشارك بفعالية فيها، حيث أن المجمع الحكومي سيكون من المواقع المستثمرة، حيث سيزال بالكامل، كما أخذنا الضوء الأخضر من الأمير خالد الفيصل للبدء بتنفيذ أول نواة لهذا الموقع وهو على الوادي في وسط أبها بشرط أن يكون متلازماً مع الدراسات، وقد أعلن عن أول مشروع في هذا الموقع متواكباً مع الدراسة التي وضعها مكتب عبد العزيز كامل، وستكون البداية في المشروع ممراً للمشاة وتحسيناً للوادي بنحو 20 مليون ريال، كما سيكون هناك مشروع مقبل لسوق الثلاثاء الشعبي.

المريخي: عسير رائدة في موضوع السياحة، ولكن وجود ميزة نسبية في السياحة لا يعني عدم وجود ميزات أخرى، وأعتقد أن المتوقع أن تعطى الفرصة للقطاعات الأخرى لتأخذ دورها في تنمية المنطقة كالثروات المعدنية، وكذلك استقطاب استثمارات وصناعة حتى دون وجود موارد لها، لأن القضية هي كيف نسهل للمستثمرين العمل لإنشاء الصناعة وليس توافر الأرضية لإقامة هذه الصناعة وحسب.

ليس من الضرورة أن توجد الموارد الطبيعية لتصنع التنمية، أحياناً نحتاج إلى تغيير في الأنظمة والحد من الإجراءات المعقدة لنستقطب هذه الاستثمارات، وليس من مصلحة المنطقة أن يكون العبء بكامله على السياحة التي أعطت دورها، وإذا أردنا أن نوفر نحو 700 ألف فرصة تحتاج إليها المنطقة خلال 25 عاماً مقبلة علينا أن نفتح الباب عبر ثقافة الاقتناع للاستثمار في قطاعات أخرى.

المبطي: عسير أكملت مدينتها الصناعية، وهذا يهيء المجال لانطلاقة جيدة في التنمية الصناعية، وقد اكتشفنا من خلال الدراسات وجود ميزة نسبية في منطقة عسير بالنسبة للصناعات يوفرها عامل المناخ المتميز وبعض الخامات والأيدي العاملة، وهذه مزايا نسبية لاستقطاب بعض الصناعات، وبعيداً عن السياحة والصناعة هناك مشاريع كثيرة تثغل الحركة الاستثمارية في المنطقة، وتقوم الغرفة التجارية بدراسات مجانية لهذه المشاريع يمكن لأي مستثمر أن يستفيد منها.

آل مزهر: يقول العلماء إن التنمية التي لا تخوض مشكلات ليست تنمية حقيقية، حينما بدأت مشاريع الكهرباء في السعودية كان

وسكان عسير يصل تعدادهم إلى مليون و900 ألف نسمة، ولكن الجامعات الموجودة والتعليم العالي لا تستوعب سوى 40 إلى 50 في المائة من الخريجين، فيما يضطر بقية خريجي الثانويات إلى الهجرة سواء للمناطق المجاورة أو ما يسمى مناطق حزام الوسط (الدمام والرياض وجدة)، وهذه الهجرة أتعبت المدن الرئيسية فلم تعد بنيتها التحتية تستوعب هذه الهجرة، وقد تخلق مشكلات في هذه المدن.

ولدينا في عسير موارد بشرية متاحة، وتضاريس متميزة ومناخ جميل جداً، وهناك تنوع يوجد منطقة جميلة وهذه ميزة نسبية رائعة، لكن الإبقاء على السياحة ليس خياراً وحيداً متاحاً فيها، بل هناك خيارات أخرى طبية وتعليمية وصحية، وحينما نلجأ لكل هذه الخيارات سنحد كثيراً من الهجرة، حينما نطالب بتوازن تنموي فإن ذلك يقضي على المشكلات في المدن وكذلك في الأرياف.

الخضيري: ما سمعناه أكده المخطط الإقليمي الذي بحث عن الميزة النسبية الموجودة في المنطقة سواء بالسياحة أو التعدين أو الصناعة أو الطب، ومن هنا جاءت فكرة إقامة مدينة طبية متكاملة في المنطقة يقوم عليها القطاع العام والقطاع الخاص (مشاريع تقوم بها الحكومة وأخرى يقوم بها القطاع الخاص)، وأيضاً تربط بالمدينة الطبية الجامعية ليكون المشروع متكاملاً، وأيضاً فكرة التسوق وإقامة مدينة كاملة للتسوق بالاستفادة من الميزة النسبية للطقس. المخطط الإقليمي تلمس كل هذه الاحتياجات بشكل أساسي بحيث لا تكون كلها بين أبها وخميس مشيط، وإنما على مستوى كل محافظات المنطقة.

المخطط أخرج تقارير عن كل محافظة تتضمن دراسة مستفيضة عن الأنشطة الاقتصادية فيها ونوعية المشاريع التي يجب أن توجه لها، درس ما يتعلق أيضاً بشبكات الطرق الرابطة، لأن غيابها سيؤدي إلى غياب الاستثمار خصوصاً وأنها تربط المشاريع بالأسواق.

الخلاصة هي أن التحدي الحقيقي أمامنا هو تفعيل هذا المخطط الذي بني على رؤية وطنية بكل دراساتها، وعلى تجارب عالمية بكل دراساتها ومخرجاتها، وقدم لنا منتجاً جديداً يتطلب تضافر الجهود القادرة على تنفيذه خصوصاً آليات تفعيله وتفعيل دور القطاع الخاص.

بعض الإجراءات الإدارية قد تعرقل سرعة اتخاذ القرار، وطول هذه الإجراءات قد يؤدي إلى نفور رجل الأعمال الذي لا يستطيع تجميد رأسماله بانتظار الموافقات خصوصاً وأن التنافس العالمي صار أسرع، ولذلك تتسابق كل دول العالم لتقديم تسهيلات للمستثمر، فإذا كان لديك مليار دولار فإن بعض هذه الدول تبدي استعداداها لمنحك ملياراً آخر لتوطن استثمارك لديها.

في بعض الدول المجاورة ليس هناك إجراءات إدارية معقدة، وقد تتخذ الموافقات على بعض

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 02-11-2006 العـــدد : 4770
الصفحـات : 28 المسلسل : 124

أخذت الأولوية في ميزانية هذا العام.

عند الانتهاء من دراسة المخطط، جاءتنا شركات استثمارية ومن ضمنها الشركة القائمة على تنفيذ مطار دبي ووافقت على إقامة مشروع إلى جانب شركة فجر على طريق السودة يتضمن عدة مواقع سياحية ترفيهية ومطاعم وملاعب للجولف وملاعب رياضية وبوفيهات ومواقع سكنية، وهناك أيضاً شركات أخرى جاءت للاستثمار في عسير وفي أبها بالذات لأنها اطلعت على المخطط ودراساته مما شجعها على اتخاذ قرار الاستثمار.

آل مزهر: المخطط يحقق رؤية واضحة أمام الجميع، شهدنا واقعتين كانتا تعدان ضرباً من الخيال في بادئ الأمر، كان أمير منطقة عسير الأمير خالد الفيصل يتحدث في محاضرة عن أبها الحضرية، وكان البعض يرى أن أبها الحضرية مجرد أحلام، كما تكلم عن السياحة فإذا بها تعطي نموذجاً للسياحة في كل العالم.

وبالتالي فإن كثيرا من المشاريع التي يتصورها البعض اليوم مجرد أحلام ستكون واقعاً.

المبطي: أنا أخشى خطورة عدم التزام الجهات المعنية بتنفيذ أجزاء من المخطط الإقليمي وخاصة الخدمية لأن ذلك يخلق عوائق، في الماضي بعض القطاعات الحكومية لم تقم بدورها بالشكل المخطط فأجلت بعض الطرق وبعض المشاريع ونقلت أخرى، وبالتالي فإن المطلوب من القطاعات ذات العلاقة بالتنمية والخدمة المدنية أن تلتزم بالزمن نفسه والخطة لنحصل أخيراً على المنتج المنتظر.

من ينفذ المخططات؟

المخطط الضخم الذي يحول المنطقة إلى مشروع يبدو رائعاً، لكن التنفيذ إذا كان على عاتق قطاع الدولة فقد يصطدم بعوائق، أما إن كان على عاتق المستثمر فكيف ننجح في إقناع المستثمر بأن يقيم مدينة تسويقية في أحد رفيدة أو تهامة، ومن حيث الجدوى الاقتصادية من ينفذ هذا المخطط؟

الخضيري: المخطط عمل مشترك بين الجميع، الحكومة لها مسؤولياتها وستقوم بها، والقطاع الخاص له دور، وكذلك المواطن له دور يجب أن يقوم به.

الحكومة ملتزمة لأنها هي من أعد المخطط، وهي من وجه به، وهي من وضع الرؤية، وهي من سيعتمد على المخطط، وهي ملتزمة بتنفيذ ما أعدت من دراسة أنفقت عليها ملايين الريالات.

الخطة الخمسية الثامنة كانت واضحة، وتبنت كل الاستراتيجيات التي اعتمدت، ولأول مرة تضع خطة أبعد من خمس سنوات لتضمن التنفيذ.

والقطاع الخاص لديه رؤية واضحة وهو يعرف أن ما يتحدث عنه هو مشاريع قابلة للتنفيذ لها جدوى اقتصادية ولها مؤشراتها القوية.

اليوم نحن نستقطب رأس المال المحلي، ثم رأس المال المحلي المهاجر، ثم نستقطب رأس المال الأجنبي، ليس لدينا مشكلة مع أي مال يمكن استثماره في المملكة وفق الرؤية التي رسمت، والتي يقودها مجلس اقتصاد أعلى في المنطقة، وهيئة عامة للاستثمار، أي أنها لم تعد جهوداً أفراد.

يبقى الدور الثالث على المواطن الذي قد يكون العقبة في تنفيذ المشاريع، فالاعتداء على الأرض قد يوقف المشروع، والاعتراض على المشاريع قد يوقفها، وإذا اعترض المواطن على مشروع فقد ينتقل هذا المشروع لمنطقة أخرى ليس فيها اعتراضات.

وكل المشاريع العملاقة التي نتحدث عنها في المخطط قد تنتهي إلى الأدراج ما لم تتضافر جهود المواطن مع الحكومة والقطاع الخاص، وكلما تعاون المواطنون أكثر حصلت منطقتهم على مشاريع أكثر.

المريحي: تنفيذ المخطط يجب أن يتماشى مع سياسة وتوجيه الدولة الذي يعطي الدور الحقيقي للقطاع الخاص، الحكومة ملتزمة بتوفير البنية الأساسية واحتياج المواطن، والقطاع الخاص ملتزم بدوره لكن عقبته الرئيسية قضية تعقيد الإجراءات والبيروقراطية، ليس هناك مشكلة أن تدعو مستثمراً محلياً أو أجنبياً لكن المشكلة هي عدم وقوف الأنظمة في وجه ذلك. القطاع الخاص يحتاج إلى نظرة جديدة في قضية الأنظمة وهنا مربط الفرس.

آل مزهر: أشدد على ما ذكره الأخ المريخي، فالمملكة بوضعها الاقتصادي تعطي مؤشراً على أنها تملك فرصة حقيقية لوجود الأمان والاستقرار والبنية التحتية والثقة بالأنظمة، وإنما تحتاج فقط إلى فتح

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 02-11-2006 العـــدد : 4770
الصفحـات : 28 المسلسل : 124

قنوات وتخفيف حدة البيروقراطية.

المبطي: أريد العودة من جديد إلى دور المواطن، والمواطن هذا أحياناً قد يكون موظفاً حكومياً يسيء ويفتح آفاقاً لآخرين يحترفون الأذية، ولذلك نطالب المواطن العامل في القطاعات الحكومية أن ينظر للأمر بوطنية لأن الهدف المصلحة العامة وليست المصالح الشخصية.

مخططات وخصوصية

اطلعت على المخططات ووجدتها شبه عائمة تعطي فرصاً مفتوحة للاستثمار دون مراعاة الخصوصية بالمقومات الاستثمارية الواقعية.. فما رأيكم؟

الخضيري: لا أتفق مع رؤيتك، فقد وضعت رؤية مشتركة على مستوى المملكة، واعتمدت تقارير لكل منطقة في وقت واحد، الآن لديك فكرة عما يعمل في مكة وتبوك والرياض وعسير ونجران، وبناء عليه أعدت المخططات الإقليمية، وحددت الفرص الاقتصادية ولم تترك عائمة، وهذا التحديد جاء سواء بالميزة النسبية أو بما تحتاج إليه المنطقة، ربما لدي شيء في عسير تحتاج إليه تبوك، وبموجب المخطط تتكامل المنطقتان، بمعنى أن الرؤية أخذت المملكة على شكل قطاعين، قطاع مكاني وآخر جغرافي، لكن هذه المشاريع لن ترى النور ولن يصبح لدينا نهضة تماثل ما يحدث في الدول المتقدمة ما لم تنفذ. علينا أن ننفذ المشاريع وأن نقيم تجربتنا لنطمئن على تكاملها.

ولا بد أن نشير أيضاً إلى أن الإرادة السياسية لخادم الحرمين الشريفين قوية في هذا الجانب، فقد بدأ من حيث يجب أن يبدأ التنظيم، فأوجد مجلساً أعلى للاقتصاد وهيئة عامة للاستثمار تتواكب مع متطلبات الرؤية التي نعيشها اليوم، وخدم ذلك الوضع الاقتصادي والوفرة التي نشهدها؛ وإذا فالكرة صارت في ملعبنا كمسؤولين في القطاعات الحكومية والخاصة وكمواطنين أيضاً بغض النظر عن مواقعنا.

وهناك دور تلعبه المؤسسات الأهلية والخيرية ومشايخ القبائل في التنمية خصوصاً أن لدينا تحدياً حقيقياً، وأنا متفائل في المستقبل ولا نحتاج إلا إلى التوفيق.

كمسؤولين ومواطنين ومستثمرين، ما الذي تريدون قوله لخادم الحرمين الشريفين خلال زيارته المنطقة؟

الخضيري: نريد التأكيد على أن عسير بكل ما فيها من معوقات مستعدة لتحقيق الرؤية التي يسعى خادم الحرمين الشريفين لتوطينها في المملكة خدمة للمواطنين. وما قدمه المخطط الإقليمي وما اقترح من مشاريع إذا رأى النور سيكون ضامناً لرفع المستوى المعيشي لسكان المنطقة خصوصاً والمملكة عموماً.

المبطي: منطقة عسير بما فيها من قطاعات تنتظر الزيارة وتعلق عليها آمالاً لتوضح الصورة أكثر للاستراتيجية المعمولة والتنمية المتوازنة للمناطق التي بدأت بوادرها تظهر. وخادم الحرمين الشريفين أشعر الجميع أن هناك مسؤولية على كل فرد من المواطنين، ومنطقة عسير بسكانها الذين يقاربون المليوني نسمة تشكل جزءاً لا يستهان به من المملكة، وأتوقع أن يطالب رجال الأعمال بإعطاء عسير بعض التسهيلات التي تنالها بعض المناطق الأخرى، ورجال الأعمال يطالبون أن يكون هناك استثناء بإنشاء بنك في المنطقة لوجود بعض المصاعب في التعاملات البنكية مركزية القرار في المملكة.

ومنطقة عسير لم تحظ بالنصيب الذي يؤمله أهالي المنطقة ، ومن ذلك مثلاً صندوق التنمية الصناعية وبقية الصناديق وكذلك القروض الزراعية والدعم الزراعي لم تأخذ المنطقة نصيباً من الدعم كحجم مالي مقارنة بالمناطق الأخرى.

ومخطط التنمية ينظر لهذا الأمر، ويوزع هذه المزايا على أعداد المواطنين في كل منطقة، خصوصاً وأن هذه القروض لا تنطبق على منطقة عسير، فيما يفترض أن ينظر لكل منطقة بخصوصيتها وميزتها.

المريخي: نقول إنه في مجال التنمية تحتاج المملكة إلى نقلة جديدة في إدارة التنمية الإقليمية يتمثل في إعطاء المناطق فرصة للعمل بإمكاناتها وما تحتاج إليه من أنظمة وإجراءات، وألا تكون الأجهزة المركزية هي المهيمنة في اتخاذ القرار.

العصيمي ومزهر: نقول للوالد القائد مرحبا ألف ونتمنى أن تكون زيارته خير وعطاء ونماء كما هي جولاته التفقدية الخيرة.

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 02-11-2006 العـــدد : 4770
الصفحـات : 28 المسلسل : 124

المخطط التنموي يرصد الحاجة إلى 700 ألف فرصة عمل في ربع قرن

الكل يتمنى أن تصل الكهرباء إلى بيته، والآن ها هي تنير القرى والبيوت.

ومنطقة عسير حظيت بنصيب الأسد من خطط التنمية لكونها منطقة جغرافية وعرة وصعبة، وحازت نصيبا جيدا من التنمية، لكنها مع ذلك تحتاج لفترة لأن فيها ميزات نسبية كبيرة جداً تفوق وتطغى على بقية المناطق السعودية.

التوصيات

- تقليص الإجراءات الإدارية والتعقيدات المعرقلة للاستثمار واجتذاب رأس المال ورجال الأعمال.
- اعتماد التنمية المتوازنة بين كل المناطق بحيث توقف الهجرة من المناطق الأقل نصيباً للمناطق الرئيسية.
- ضرورة العمل بالمخططات الإقليمية وتقييم التجربة بين الفينة والأخرى لتجنب الأخطاء البشرية واردة الحدوث.
- تخفيف المركزية ومنح المناطق بعض المرونة في اتخاذ القرارات وخصوصاً تلك المتعلقة بصرف ميزانياتها.
- تعزيز الوعي لدور المواطن في التنمية خصوصاً وأن تعاونه مع الحكومة التي توفر البنية التحتية ومع القطاع الخاص سيعزز من تنمية منطقته.
- النظر لمنطقة عسير بما تفرضه طبيعتها ومنحها تسهيلات تتلاءم مع وضعها.
- العمل على استقطاب رأس المال طالما أنه يوفر فرص عمل تحتاج إليها المملكة والمناطق.

المشاريع في يوم واحد. ونحن نحتاج إلى تضافر الجهود بين الأجهزة الإقليمية والمركزية لتسريع إجراءات الاستثمار، خاصة وأن المشاريع الملحوظة لا تنطلق من رؤى فردية، بل من رؤى وطنية معتمدة، ومن رؤى ودراسات إقليمية قامت عليها الأجهزة المعنية (وزارة الشؤون القروية والبلدية) المسؤولة عن التنمية المكانية وعن إدارة الأرض التي أعطت المنتج والرؤية الوطنية.

وأمانة منطقة عسير أشرفت على الدراسة لمدة ثلاث سنوات وهي أقدر الجميع على معرفة الفرص الموجودة، والمخطط حدد الأولويات المطلوبة للمنطقة، وبالتالي أعطى رؤية واضحة واستفاد من بيوت الخبرة العالمية التي يجب الاستمرار في الاستفادة منها.

ونحن نحتاج إلى إعطاء دور أكبر للمناطق لتتحرك بمرونة في ميزانياتها وقراراتها حتى تقدم منتجاً جيداً، وهذا لا يحرم الأجهزة المركزية المعنية من المراقبة، فالمطلوب إذا إعطاء الصلاحيات مع المراقبة بشفافية عالية.

العصيمي: المخطط الإقليمي حدد الأولويات، وكان من بينها مناقشة خطوط الطرق المعتمدة في المخطط الشامل، والطرق

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 02-11-2006 العـــدد : 4770
الصفحـات : 28 المسلسل : 124

أخذت الأولوية في ميزانية هذا العام.

عند الانتهاء من دراسة المخطط جاءتنا شركات استثمارية ومن ضمنها الشركة القائمة على تنفيذ مطار دبي ووافقت على إقامة مشروع إلى جانب شركة فجر على طريق السودة يتضمن عدة مواقع سياحية ترفيهية ومطاعم وملاعب للجولف وملاعب رياضية وبوفيهات ومواقع سكنية، وهناك أيضاً شركات أخرى جاءت للاستثمار في عسير وفي أبها بالذات لأنها اطلعت على المخطط ودراساته مما شجعها على اتخاذ قرار الاستثمار.

آل مزهر: المخطط يحقق رؤية واضحة أمام الجميع، شهدنا واقعتين كانتا تعدان ضرباً من الخيال في بادئ الأمر، كان أمير منطقة عسير الأمير خالد الفيصل يتحدث في محاضرة عن أبها الحضرية، وكان البعض يرى أن أبها الحضرية مجرد أحلام، كما تكلم عن السياحة فإذا بها تعطي نموذجاً للسياحة في كل العالم.

وبالتالي فإن كثيرا من المشاريع التي يتصورها البعض اليوم مجرد أحلام ستكون واقعاً.

المبطي: أنا أخشى خطورة عدم التزام الجهات المعنية بتنفيذ أجزاء من المخطط الإقليمي وخاصة الخدمية لأن ذلك يخلق عوائق، في الماضي بعض القطاعات الحكومية لم تقم بدورها بالشكل المخطط فأجلت بعض الطرق وبعض المشاريع ونقلت أخرى، وبالتالي فإن المطلوب من القطاعات ذات العلاقة بالتنمية والخدمة المدنية أن تلتزم بالزمن نفسه والخطة لنحصل أخيراً على المنتج المنتظر.

من ينفذ المخططات؟

المخطط الضخم الذي يحول المنطقة إلى مشروع يبدو رائعاً، لكن التنفيذ إذا كان على عاتق قطاع الدولة فقد يصطدم بعوائق، أما إن كان على عاتق المستثمر فكيف ننجح في إقناع المستثمر بأن يقيم مدينة تسويقية في أحد رفيدة أو تهامة. ومن حيث الجدوى الاقتصادية من ينفذ هذا المخطط؟

الخضيري: المخطط عمل مشترك بين الجميع، الحكومة لها مسؤولياتها وستقوم بها، والقطاع الخاص له دور، وكذلك المواطن له دور يجب أن يقوم به.

الحكومة ملتزمة لأنها هي من أعد المخطط، وهي من وجه به، وهي من وضع الرؤية، وهي من سيعتمد على المخطط، وهي ملتزمة بتنفيذ ما أعدت من دراسة أنفقت عليها ملايين الريالات.

الخطة الخمسية الثامنة كانت واضحة، وتبنت كل الاستراتيجيات التي اعتمدت، ولأول مرة تضع خطة أبعد من خمس سنوات لتضمن التنفيذ.

والقطاع الخاص لديه رؤية واضحة وهو يعرف أن ما يتحدث عنه هو مشاريع قابلة للتنفيذ لها جدوى اقتصادية ولها مؤشراتها القوية.

اليوم نحن نستقطب رأس المال المحلي، ثم رأس المال المحلي المهاجر، ثم نستقطب رأس المال الأجنبي، ليس لدينا مشكلة مع أي مال يمكن استثماره في المملكة وفق الرؤية التي رسمت، والتي يقودها مجلس اقتصاد أعلى في المنطقة، وهيئة عامة للاستثمار، أي أنها لم تعد جهوداً أفراد.

يبقى الدور الثالث على المواطن الذي قد يكون العقبة في تنفيذ المشاريع، فالاعتداء على الأرض قد يوقف المشروع، والاعتراض على المشاريع قد يوقفها. وإذا اعترض المواطن على مشروع فقد ينتقل هذا المشروع لمنطقة أخرى ليس فيها اعتراضات.

وكل المشاريع العملاقة التي نتحدث عنها في المخطط قد تنتهي إلى الأدراج ما لم تتضافر جهود المواطن مع الحكومة والقطاع الخاص، وكلما تعاون المواطنون أكثر حصلت منطقتهم على مشاريع أكثر.

المريخي: تنفيذ المخطط يجب أن يتماشى مع سياسة وتوجيه الدولة التي يعطي الدور الحقيقي للقطاع الخاص، الحكومة ملتزمة بتوفير البنية الأساسية واحتياج المواطن، والقطاع الخاص ملتزم بدوره لكن عقبته الرئيسية قضية تعقيد الإجراءات والبيروقراطية، ليس هناك مشكلة أن تدعو مستثمراً محلياً أو أجنبياً لكن المشكلة هي عدم وقوف الأنظمة في وجه ذلك. القطاع الخاص يحتاج إلى نظرة جديدة في قضية الأنظمة وهنا مربط الفرس.

آل مزهر: أشدد على ما ذكره الأخ المريخي، فالمملكة بوضعها الاقتصادي تعطي مؤشراً على أنها تملك فرصة حقيقية لوجود الأمان والاستقرار والبنية التحتية والثقة بالأنظمة، وإنما تحتاج فقط إلى فتح

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 02-11-2006 العـــدد : 4770
الصفحـات : 28 المسلسل : 124

قنوات وتخفيف حدة البيروقراطية.

المبطي: أريد العودة من جديد إلى دور المواطن، والمواطن هذا أحياناً قد يكون موظفاً حكومياً يسيء ويفتح آفاقاً لآخرين يحترفون الأذية، ولذلك نطالب المواطن العامل في القطاعات الحكومية أن ينظر للأمر بوطنية لأن الهدف المصلحة العامة وليست المصالح الشخصية.

مخططات وخصوصية

اطلعت على المخططات ووجدتها شبه عائمة تعطي فرصاً مفتوحة للاستثمار دون مراعاة الخصوصية بالمقومات الاستثمارية الواقعية.. فما رأيكم؟

الخضيري: لا أتفق مع رؤيتك، فقد وضعت رؤية مشتركة على مستوى المملكة، واعتمدت تقارير لكل منطقة في وقت واحد، الآن لديك فكرة عما يعمل في مكة وتبوك والرياض وعسير ونجران، وبناء عليه أعدت المخططات الإقليمية، وحددت الفرص الاقتصادية ولم تترك عائمة، وهذا التحديد جاء سواء بالميزة النسبية أو بما تحتاج إليه المنطقة، ربما لدي شيء في عسير تحتاج إليه تبوك، وبموجب المخطط تتكامل المنطقتان، بمعنى أن الرؤية أخذت المملكة على شكل قطاعين، قطاع مكاني وآخر جغرافي، لكن هذه المشاريع لن ترى النور ولن يصبح لدينا نهضة تماثل ما يحدث في الدول المتقدمة ما لم تنفذ. علينا أن ننفذ المشاريع وأن نقيم تجربتنا لنطمئن على تكاملها.

ولا بد أن نشير أيضاً إلى أن الإرادة السياسية لخادم الحرمين الشريفين قوية في هذا الجانب، فقد بدأ من حيث يجب أن يبدأ التنظيم، فأوجد مجلسا أعلى للاقتصاد وهيئة عامة للاستثمار تتواكب مع متطلبات الرؤية التي نعيشها اليوم، وخدم ذلك الوضع الاقتصادي والوفرة التي نشهدها، وإذا فالكرة صارت في ملعبنا كمسؤولين في القطاعات الحكومية والخاصة وكمواطنين أيضاً بغض النظر عن مواقعنا.

وهناك دور تلعبه المؤسسات الأهلية والخيرية ومشايخ القبائل في التنمية خصوصاً أن لدينا تحديا حقيقيا، وأنا متفائل في المستقبل ولا نحتاج إلا إلى التوفيق.

كمسؤولين ومواطنين ومستثمرين، ما الذي تريدون قوله لخادم الحرمين الشريفين خلال زيارته المنطقة؟

الخضيري: نريد التأكيد على أن عسير بكل كل ما فيها من معوقات مستعدة لتحقيق الرؤية التي يسعى خادم الحرمين الشريفين لتوطينها في المملكة خدمة للمواطنين. وما قدمه المخطط الإقليمي وما اقترح من مشاريع إذا رأى النور سيكون ضامناً لرفع المستوى المعيشي لسكان المنطقة خصوصاً والمملكة عموماً.

المبطي: منطقة عسير بما فيها من قطاعات تنتظر الزيارة وتعلق عليها آمالاً لتوضح الصورة أكثر للاستراتيجية المعمولة والتنمية المتوازنة للمناطق التي بدأت بوادرها تظهر. وخادم الحرمين الشريفين أشعر الجميع أن هناك مسؤولية على كل فرد من المواطنين، ومنطقة عسير بسكانها الذين يقاربون المليوني نسمة تشكل جزءاً لا يستهان به من المملكة، واتوقع ان يطالب رجال الاعمال بإعطاء عسير بعض التسهيلات التي تنالها بعض المناطق الأخرى، ورجال الأعمال يطالبون أن يكون هناك استثناء بإنشاء بنك في المنطقة لوجود بعض المصاعب في التعاملات البنكية مركزية القرار في المملكة.

ومنطقة عسير لم تحظ بالنصيب الذي يؤمله أهالي المنطقة ؛ ومن ذلك مثلاً صندوق التنمية الصناعية وبقية الصناديق وكذلك القروض الزراعية والدعم الزراعي لم تأخذ المنطقة نصيباً من الدعم كحجم مالي مقارنة بالمناطق الأخرى.

ومخطط التنمية ينظر لهذا الأمر، ويوزع هذه المزايا على أعداد المواطنين في كل منطقة، خصوصاً وأن هذه القروض لا تنطبق على منطقة عسير، فيما يفترض أن ينظر لكل منطقة بخصوصيتها وميزتها.

المريخي: نقول إنه في مجال التنمية تحتاج المملكة إلى نقلة جديدة في إدارة التنمية الإقليمية يتمثل في إعطاء المناطق فرصة للعمل بإمكاناتها وما تحتاج إليه من أنظمة وإجراءات، وألا تكون الأجهزة المركزية هي المهيمنة في اتخاذ القرار.

العصيمي ومزهر: نقول للوالد القائد مرحبا ألف ونتمنى أن تكون زيارته خير وعطاء ونماء كما هي جولاته التفقدية الخيرة.